



2010/3/20

ما هو هدف السياسات المالية المرحلي: زيادة الفائض الأولي أم تثبيت عبء الدين

عبد الحليم فضل الله

تتقاسم ساحة النقاش بشأن الموازنة العامة، ثلاثة آراء مختلفة لكنها ليست متضاربة بالضرورة. يعتمد أولها دون تحفظ المقاربة التي تنظر إلى الموازنة من زاوية الإيرادات، فأى توسع في الإنفاق يستدعي زيادة موازية في الضرائب، دون تمييز بين إنفاق جارٍ وآخر استثماري. فيما يضع الرأي الثاني في صدارة أولوياته تحسين حصة الاستثمارات العامة من الإنفاق ومن الناتج المحلي، ولا يعير اهتماماً كبيراً للكلفة، على اعتبار أن أزمة الخدمات العامة لا تقل خطورة عن أزمة العجز والمديونية بل ربما تفوقها خطراً على المدى البعيد. ويتقاطع مع هذا الرأي اتجاه ثالث يشكل استمراراً للنهج الاجتماعي المعارض، الذي يرى أن العدالة وليس التوازن المالي/النقدي هي شرط الاستقرار الأول.

هل يمكن التقريب بين هذه الآراء المتباعدة، أو على الأقل تنظيم التباينات فيما بينها، وهي التي تتسبب بنشر الفوضى وإشاعة النزاع عشية كل موازنة. هناك فرصة لتحقيق تقارب منهجي، قد لا يوحد الرؤية، لكنه يساعد على مد الجسور فوق فجوات المصالح والتجارب والآمال.

وتتمثل نقطة البدء في الاتفاق على الأهداف المرحلية التي ينبغي تحقيقها، أو على نحو أدق تحديد الهدف الاقتصادي/المالي الذي ينبغي تبنينه لمدة عام. هل هو إبطاء نمو القيم المطلقة للدين العام، أم السيطرة على نسبة الدين وتكاليفه قياساً إلى الناتج المحلي. وبما أن المعيار الثاني هو الأكثر تداولاً وقبولاً على صعيد الحكومة والمؤسسات الدولية، وكان دائماً في صميم أوراق العمل الرسمية، يغدو تثبيت معامل الدين/الناتج عند مستويات قريبة من فرضيات البرنامج الحكومي المقدم لمؤتمر باريس-3، هو هدف السياسة المالية في المرحلة الراهنة، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار التوافق المبدئي المستجد على تعزيز الاستثمارات العامة. ولنتذكر جيداً أنّ السيناريو الرئيسي لذلك البرنامج خطط لخفض معامل الدين إلى الناتج من 180% عام 2006 إلى 157% عام 2009 ثم إلى 151% عام 2010 وصولاً إلى 145% في العام المقبل. ومن غريب الصدف أن نسبة الدين إلى الناتج حققت في العام الماضي الرقم المخطط له في السيناريو، لكن لأسباب عابرة لا تمت بصلة للإصلاحات المقترحة.

وفي هذا السياق يمكن اعتماد هدف مالي موحد، حده الأدنى الحفاظ على نسبة الدين إلى الناتج المحققة في العام الماضي (157%)؛ وحده الأقصى التقيد بفرضيات باريس 3 للعام الجاري أي خفض النسبة إلى 151%. هذا يمنح الموازنة هامشاً مالياً يمكن من خلاله إمرار النفقات الإضافية من دون زيادة كبيرة، أو من دون زيادة أصلاً، في العبء الضريبي، مع الالتزام بمبدأ التوازن بين

الإيرادات والنفقات إنما مع تازمت أقل. يتطلب تحقيق هذا الهدف من ناحية أخرى تمييزاً واضحاً للنفقات الاستثمارية عن النفقات الجارية. فالإنفاق على المشروعات العامة، لا يجب إن يخضع للمعايير المتشددة نفسها التي يفترض تطبيقها على الإنفاق الجاري، إذ أنها تتم لمرة واحدة، وتنتج عنها زيادة دائمة في أصول القطاع العام وتحسناً في رسملة الاقتصاد ككل.

الالتزام بالهدف المالي المشار إليه أعلاه يعني فيما يعنيه توزيع الإيرادات الإضافية الناتجة عن زيادة النمو الاسمي (أي النمو زائداً التضخم) بين مجالين متوازيين: الإبطاء التدريجي لنمو نسبة الدين إلى الناتج من جهة، و توفير تمويل كاف للاستثمارات الأساسية المتفق على أنها أولوية (الطاقة والمياه والاتصالات..) من جهة ثانية. ومن شأن ذلك تغيير الاتجاه الذي اعتمد في السنوات الثلاث الماضية، حين نجحت الحكومة في خفض معامل الدين/الناتج 23 نقطة مئوية على الأقل، دون جهود تذكر، اللهم إلا تكريس الجزء الأكبر من عوائد التضخم والنمو لزيادة الفائض الأولي. ويتبين ذلك بوضوح في التفاوت بين النمو الاسمي للناتج الذي بلغ معدله خلال تلك السنوات حوالي 16%، و بين نمو الإيرادات العامة الذي حقق توسعاً وسطياً يزيد عن 20% سنوياً، في مقابل ما لا يزيد عن 13.2% لمعدل نمو النفقات العامة.

إنّ استخدام علاوة النمو/التضخم بطريقة أكثر توازناً، هو المخرج إذاً من معضلة الاختيار بين زيادة ثقيلة للضرائب أو تأجيل الاستثمار في القطاعات الأساسية، أو تعريضها لخصخصة متعجلة. فإذا اعتمدنا تقديرات النمو الاسمي المتداولة عن العام الجاري، والتي تتراوح بين 8% و 9%، وأخذنا بعين الاعتبار مستوى الارتباط بين نمو الناتج وزيادة الإيرادات، (ظهر في السنوات الماضية أن نمواً في الناتج مقداره ثلاث بالمائة يقابله زيادة في الإيرادات توازي واحداً في المائة من الناتج تقريباً)، فإن تمويل كامل النفقات الإضافية المخططة في موازنة عام 2010، لن يكون محفوفاً بخطر زيادة معامل الدين/الناتج، الذي سيحافظ على معدله الراهن (157%)...

وهذا من دون إجراءات جديدة..

أما إذا قامت الحكومة بفرض ضرائب إضافية على الربوع بالحد الأدنى المتوافق عليه، وعملت على خفض نسبة ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان والمصارف، إلى 35% من إجمالي الموازنة، أي كما كانت عليه في السنوات 2005-2007، الأمر الذي يتيح تحرير ملياري دولار على الأقل من الودائع الزائدة، وإذا عمدت السلطة النقدية بالمقابل إلى خفض تدريجي ومدرّوس لمعدلات الفائدة..

فإن ذلك سيسمح بتراجع معدل الدين العام إلى الناتج، إلى أقل من النسب المحددة في باريس 3 (أي أقل من 150%).

في الدفاع عن السياسة المتهورة التي أفضت إلى تضخم الدين، قيل بأن العبرة ليست في الحجم بل في العبء. نلتزم بهذا المنطق جداً، لكن هذه المرة لفتح الطريق أمام التوظيفات ذات المردود الاقتصادي المرتفع. أما الزيادات الضريبية المعتد بها فلنكن ثمناً مؤجلاً لمقايضات اجتماعية كبرى لم يحن أوانها بعد!